لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الذهب يرتفع مع تراجع الدولار

رويترز: ارتفع الذهب خلال تعاملات أمس بعد أن هبط في الجلسة السابقة مع تراجع الدولار، حيث ارتفع الذهب 0,3٪ في التعاملات الفورية إلى 1188,96 دولارا للأوقية (الأونصة) بعد أن كان هبط 0,9٪ الخميس الماضي. وارتفعت الأسعار بنحو 0,3٪ هذا الأسبوع. وزاد الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0,1٪ إلى 1195 دولارا للأوقية. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 0,8٪ في التعاملات الفورية إلى 14,58 دولارا للأوقية. وزاد البلاتين 1٪ إلى 782,70 دولارا للأوقية، بينما ارتفع البلاديوم 0,5٪ إلى 919,85دولارا للأوقية.

بسبب العقوبات الأميركية على إيران

النفط يتخطى 75 دولاراً للبرميل.. و«الكويتي» يقفز 2,7٪

ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس وسط توقعات بأن تتسبب العقوبات الأميركية على إيران في انخفاض المعروض من الخام في السوق.

وبلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 75,19 دولارا للبرميل بارتفاع 46 سنتا، أو ما يعادل 0,6٪، عن التسوية السابقة. وبرنت على مسار الارتفاع 4,7٪ هذا الأسبوع، وفقا لـ«رويترز». في حين سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 68,32 دولارا للبرميل بارتفاع 49 سنتا، أو ما يعادل 0,7٪. ويتجه الخام الأميركي إلى الارتفاع 3,7٪ هذا الأسبوع.

وحذرت وكالة الطاقة الدولية مؤخرا من أنه «مع سريان العقوبات النفطية على إيران، ومشكلات الإنتاج في مناطق أخرى، فإن الحفاظ على الإمدادات العالمية ربما يشكل تحديا قويا وسيأتي على حساب الإبقاء على طاقة احتياطية كافية كعامل وقائي».

محليا، ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,99 دولار ليبلغ 72,54 دولارا، وذلك بزيادة 2,7٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

على جانب آخر، قالت 3 مصادر مطلعة لـ «رويترز» ان شركة يونيبك الصينية ستستأنف شراء النفط الخام الأميركي في أكتوبر بعد توقف لشهرين بسبب الخلاف التجاري بين أكبر اقتصادين في العالم.

ويأتي قرار بدء شراء النفط الخام من الولايات المتحدة من جديد بعد أن استثنته بكين في وقت سابق من أغسطس من قائمتها للرسوم الجمركية.

وقال مصدر مطلع ان يونيبك ستشتري «بعض النفط الأميركي الخام للتحميل في أكتوبر بعد تغيير سياسة بكين».

وأضاف مصدر ثان «واردات يونيبك انكمشت عندما ردت الصين بوضع النفط الخام على قائمة الرسوم، لكنه عاد الآن إلى النشاط الطبيعي وأحجام الواردات تتعافى».

وقال مصدر ثالث ان شحنات أكتوبر موجهة للتجارة مع طرف ثالث، مما يعني أنه قد يجري بيعها وشحنها لدول أخرى.

شركة صينية تستأنف شراء النفط الأميركي بعد تغيير سياسة الرسوم

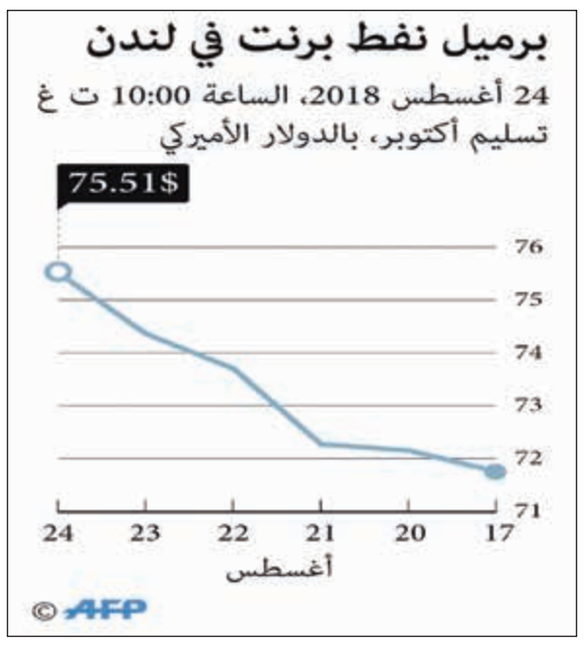

الجودة هي الفيصل في سباق الاستحواذ على نصيب إيران في سوق النفط

رويترز: يتصارع عدد من خصوم إيران في منظمة أوبيك، على الاستحواذ على نصيب الجمهورية الإسلامية في سوق النفط الأوروبية، من خلال ضخ إنتاج من خامات مماثلة قبل بدء سريان عقوبات أميركية تهدف إلى وقف صادرات طهران من الخام.

وستواجه إيران قيودا على قطاع الطاقة اعتبارا من أوائل نوفمبر، بعدما انسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مايو من اتفاقية 2015 النووية، التي تهدف إلى كبح برنامج طهران النووي.

ويباع النفط الإيراني بشكل رئيسي إلى شركات تكرير في الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، رغم أن له زبائن أيضا في تركيا والاتحاد الأوروبي. ولا يستطيع المشترون الذين يبحثون عن بديل أن يختاروا ببساطة أي خام في السوق.

وأظهرت بيانات لـ «رويترز» لتتبع السفن أن تدفقات النفط الإيراني إلى أوروبا هبطت منذ بداية العام 35٪ إلى نحو 415 ألف برميل يوميا.

ويجري تصنيف النفط بشكل رئيسي وفقا لمحتوى الكبريت، وكثافته قياسا إلى الماء، أو مؤشر الكثافة الخاص بمعهد البترول الأميركي.

وتصنف الخامات فوق 35 درجة على مؤشر الكثافة لمعهد البترول الأميركي في الفئة «الخفيفة»، بينما تلك التي تتراوح بين 25 و35 درجة تعتبر في الفئة «المتوسطة»، ودون 25 درجة في الفئة «الثقيلة».

والخام الخفيف أكثر سهولة وأقل تكلفة في الاستخراج والنقل، والأكثر سهولة في التكرير. أما الخامات الثقيلة، التي تحتوي على المزيد من الشوائب مثل الكبريت أو المعادن، فتتطلب معالجات إضافية لاستخلاص منتجات عالية القيمة.

ومكون الكبريت ثاني مؤشر رئيسي للتصنيف. فالخام «منخفض» الكبريت يقل فيه مكون الكبريت عن 0,5٪، بينما الخام «عالي» الكبريت يرتفع فيه مكون الكبريت عن هذا المستوى. والكبريت من المواد المسببة للتآكل، وتحتاج مصافي التكرير التي تستخدم قدرا أكبر من الخامات عالية الكبريت إلى المزيد من الصيانة المكثفة.

ومتوسط خامات أوبيك على مؤشر الكثافة لمعهد البترول الأميركي عند 33، بينما متوسط الخامات الأميركية عند 35,7. وما زال النفط الصخري، وهو الخام الأسرع نموا في الولايات المتحدة، هو الأخف.

والخام الإيراني الخفيف متوسط الكبريت، وهو ما يعني أن الخام الصخري الأميركي، رغم وفرته وانخفاض تكلفته لا يصلح بديلا في حد ذاته. فمعظم المصافي حول العالم مجهزة لاستهلاك الخامات عند 32 درجة على مؤشر الكثافة لمعهد البترول، بحسب مصدر في شركة تكرير أوروبية كبرى.

وفي العادة تمزج المصافي أنواعا مختلفة من الخامات للحصول على أفضل ما يناسبها. والتأثير على الخامات التي يرتفع فيها مكون الكبريت أكثر وضوحا بالفعل. فقد انخفضت أسعار النفط في سوق البيع الحاضر بشكل عام على مدى النصف الثاني هذا العام، لكن خام الأورال الروسي وفورتيس البريطاني وجيراسول الأنجولي، وكلها خامات عالية الكبريت، كانت الأعلى أداء حول حوض الأطلسي، وخسرت نحو 4٪. وذلك بالمقارنة بخسائر 5 إلى 6٪ لخامات أخف ومنخفضة الكبريت مثل إيكوفيسك النرويجي أو بوني الخفيف النيجيري.

خلال يونيو الماضي.. وأعلى ارتفاع للتسهيلات الائتمانية إلى 15,2 مليار دينار

«بيتك»: 1,7٪ نمو الائتمان إلى 36,1 مليار دينار

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في يونيو من العام الحالي ارتفع مسجلا 1,7٪، وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، (ويحتل هذا النمو المركز الخامس للشهر نفسه خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى 2018، حيث ارتفعت أرصدة الائتمان بأعلى نسبة في يونيو من عام 2016 أي بنحو 8,09٪ تلاه النمو في الشهر نفسه من عام 2014 بنحو 8,07٪)، إذ بلغ الائتمان الممنوح 36,1 مليار دينار في يونيو العام الحالي مقابل 35,5 مليار دينار في يونيو من العام الماضي، بينما ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو طفيف نسبته 2٪ على أساس شهري مقارنة بشهر مايو من العام نفسه.

وأضاف التقرير ان أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية سجلت أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 493,2 مليون دينار أي بنمو 3,3٪ عن الشهر نفسه من العام السابق مسجلة 15,2 مليار دينار، وتمثل 42,2٪ من إجمالي الائتمان في يونيو 2018، يليه قطاع النفط الخام والغاز بنمو بلغت قيمته 385,1 مليون دينار ونسبته 28,3٪ حين بلغت 1,7 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاع الصناعة بنمو 34,8 مليون دينار أي نسبته 1,8٪، حين بلغت نحو مليارى دينار (والتي تمثل 5,4٪ من إجمالي الائتمان).

وقد تراجعت على أساس سنوي التسهيلات الموجهة لبعض القطاعات الاقتصادية، حيث كانت المؤسسات المالية غير البنوك أعلاها تراجعا من حيث القيمة بنحو 130,8 مليون دينار أي بنسبة تراجع بلغت نحو 9,9٪، يليها قطاع العقار والإنشاء، بتراجع 87,8 مليون دينار، ونسبة انخفاض 0,9٪، فيما تراجع الائتمان الموجه لقطاعات أخرى وإلى قطاع التجارة 2,4٪ و0,8٪ على التوالي.

وأوضح التقرير ان التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء تشكل الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو الماضي 42,2٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة بـ 41,5٪ في يونيو العام الماضي، في حين بلغت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معا 27,6٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في يونيو 2018، مقابل 28,4٪ في الشهر نفسه من العام الماضي، وتراجعت بنحو طفيف حصة القطاعات الثلاثة من إجمالي الائتمان إلى 69,8٪ بنهاية يونيو من العام الحالي مقابل 69,9٪ في يونيو 2017.

النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، ويلاحظ ارتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 74,2٪ في يونيو 2018 مقارنة بـ 71,0٪ في يونيو 2017، بينما يتمثل النوع الثاني من حيث الحجم في القروض الموجهة لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية 16,7٪ أي أقل من حصتها التي شكلت 19,3٪ في يونيو 2017.

أما القروض الاستهلاكية فإنها تشكل 6,8٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو 2018 منخفضة عن نسبتها التي مثلت 7,5٪ في يونيو 2017، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. وقد شهدت القروض الشخصية الأخرى ارتفاعا طفيفا في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت 2,3٪ مقارنة بـ2,2٪ في يونيو2017.

سجلت التسهيلات الائتمانية المقسطة 11,3 مليار دينار مرتفعة بنسبة 8٪ عن حجمها في يونيو 2017. أما على أساس شهري، ارتفعت بنحو 0,1٪ مقارنة بشهر مايو 2018.

أما التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد تراجعت إلى 2,5 مليار دينار أي بنسبة تراجع سنوي قدرها 10,7٪ في يونيو 2018، بينما ارتفعت بنسبة شهرية بلغت نحو 10,7٪ عند المقارنة بـ 2,3 مليار دينار في مايو عام 2018.

القروض الشخصية الاستهلاكية هي التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث ان مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض ما زال يشهد اتجاها تنازليا حين بلغت التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية 1,04 مليار دينار في يونيو منخفضة بنسبة 6,4٪ عن 1,1 مليار دينار في يونيو عام 2017، ويأتي ذلك مع تراجع شهري بنحو 1,4٪ مقارنة بمايو عام 2018.

وقد تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء 0,9٪ على أساس سنوي حين بلغت 10 مليارات دينار في يونيو 2018، بينما ارتفعت بنحو طفيف بلغت 1,1٪ على أساس شهري.

وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في يونيو نحو 3,4 مليارات دينار، مسجلة زيادة شهرية نسبتها 0,4٪، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع تراجع بنحو 0,8٪ في يونيو 2018 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق.

تطور وتوزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاعات الاقتصادية

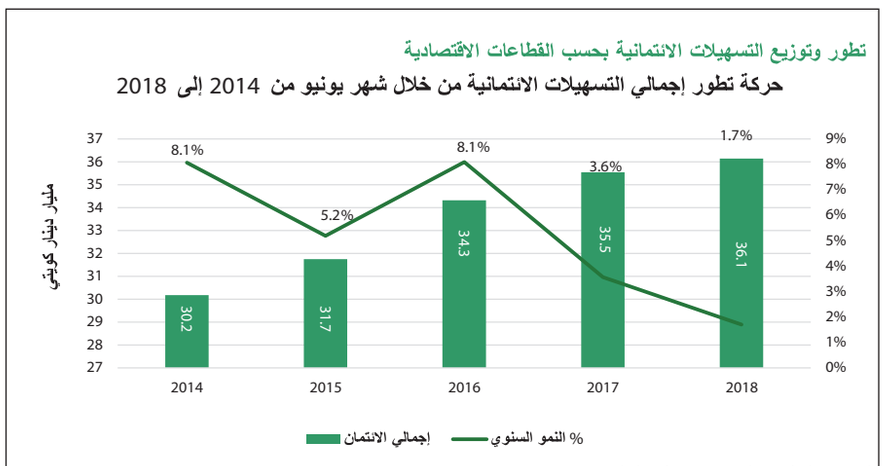

المصدر: بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

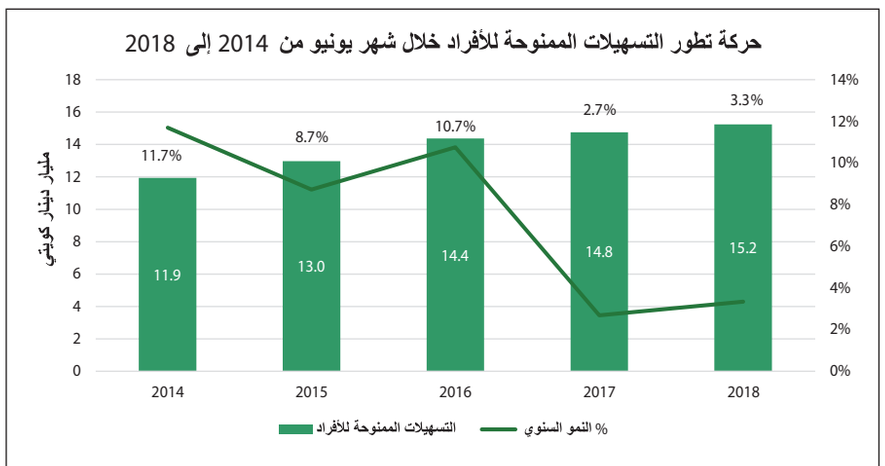

المصدر: بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

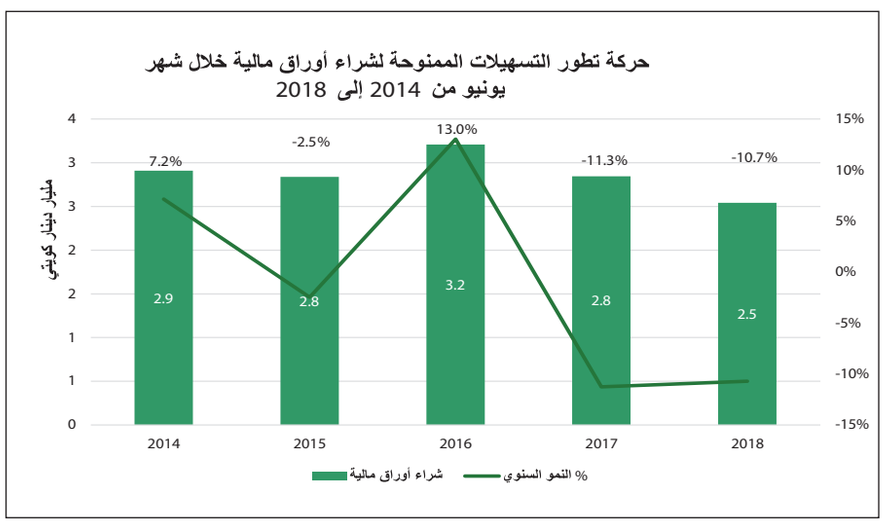

1,7 مليار دينار أرصدة ائتمانية لقطاع النفط بنمو 28,3٪

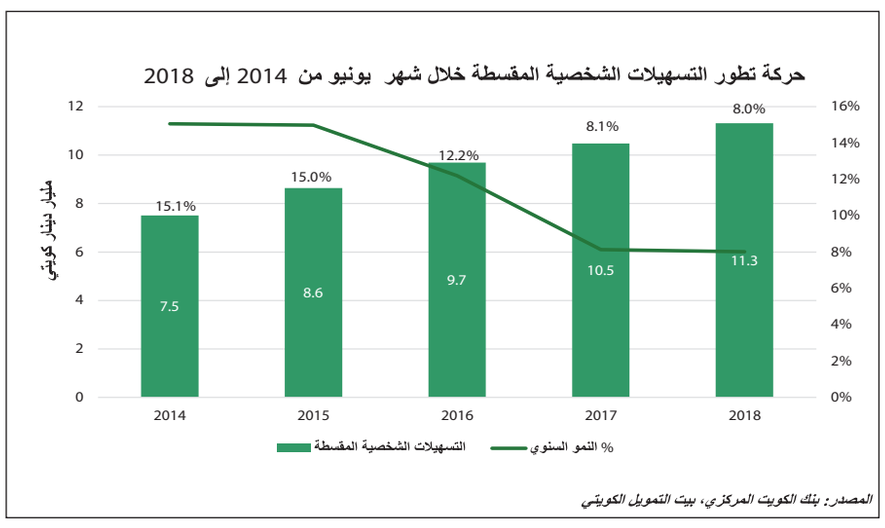

المصدر: بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

9,9٪ تراجع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك